

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

تقرير مقدم من اليابان

يدعو الإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الدول الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وللفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها عام ١٩٩٥ المعنون "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وينص الإجراء ٢١ من خطة العمل على اتخاذ تدبير لبناء الثقة يتمثل في تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. وهذا التقرير مقدم من اليابان وفقاً لهذه الالتزامات.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧.



أولا - نزع السلاح النووي

- ١ - تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع موجز للسياسة الوطنية المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك أي معاهدات وإجراءات ذات صلة تفيد في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. توضيح تلك السياسة.
- ٢ - تلتزم الدول الأطراف كافة للسياسة الوطنية المتعلقة بالارجعة والقابلية والتحقق والشفافية، بما في ذلك تطبيق مبادئ الارجعة والقابلية والتحقق والشفافية فيما يتعلق أي مبادرات وإجراءات ذات صلة تفيد
- إن اليابان، باعتبارها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري، تظل ملتزمة التزاما قويا بتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار بجميع ركائزها الثلاث، وبالعامل على اتخاذ مزيد من الخطوات صوب تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- وترى اليابان أن إحراز خطوات صوب عالم خالٍ من الأسلحة النووية يقتضي وضع تدابير عملية ولملموسة على أساس التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مع عدم إغفال أهمية الاعتراف الواضح بالعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وإجراء تقييم موضوعي لخطورة البيئة الأمنية الدولية.
- العضوية في أفرقة إقليمية/متعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح النووي.
- وتضطلع اليابان بدور رائد في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي يضطلع بها فريق أقاليمي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يقترح تدابير ملموسة؛
- واليابان ملتزمة بإحراز تقدم في تعزيز تدابير ملموسة وعملية من خلال جملة أمور منها تعزيز شفافية القوى النووية، وتقديم قرارات إلى الجمعية العامة تدعو إلى العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتقديم مساهمات فعالة من أجل التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسعي إلى التبكير ببدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والمشاركة بنشاط في المناقشات الدائرة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.
- وما فتئت اليابان تشارك في التوعية بحقيقة القصف الذري والاعتراف الواضح بعواقبه الإنسانية عبر الحدود والأجيال.
- تعيد اليابان تأكيد أهمية مبادئ الارجعة وإمكانية التحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.
- وتحث اليابان بجميع الدول أن تطبق مبادئ الارجعة وقابلية التحقق والشفافية

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. في توضيح تلك السياسة.
- الدعم المقدم لقرارات الجمعية العامة التي تدعم اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية.
- في ما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من خلال تقديم قرارات إلى الجمعية العامة؛
- وقدمت اليابان ورقة عمل بشأن شفافية الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، شجعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاتفاق على شكل موحد للتقارير تقدم سنويا في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة؛
- وقدمت اليابان، ومعها ١١ عضوا آخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بشأن شفافية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، تضمنت مشروع نموذج استمارة إبلاغ للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، كما قدمت ورقتي عمل أخريين بشأن الشفافية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ على التوالي.

٣ لدى تنفيذ التعهد القاطع من (لا ينطبق إلا على الدول الحائزة جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوصّل إلى القضاء التام على ترساناتها النووية، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تلتزم ببذل مزيد من الجهود للحدّ من جميع أنواع الأسلحة النووية، سواء تم نشرها أو لم يتم نشرها، بغرض التوصل في نهاية المطاف إلى القضاء التام على تلك الأنواع بما في ذلك ما يتم من خلال اتخاذ تدابير انفرادية أو ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف.

رقم الإجراءات الإجراءات
 امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
 (حسب الانطباق) الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٤ يلتزم كل من الاتحاد الروسي (لا ينطبق إلا على الدول الحائزة والولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة النووية) بالسعي إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتنفيذها التام وهما مدعوان إلى مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة بهدف إجراء تخفيضات أكبر لترسانتيهما النوويتين.
- ٥ تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفوضية إلى نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، بأسلوب يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمتزايد على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:
- ٥ (أ) التعجيل بالمضي قدماً بإجراء (لا ينطبق إلا على الدول الحائزة) تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية للأسلحة النووية بجميع أنواعها،

رقم الإجراءات
الإجراءات
أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)
الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- على النحو المحدد في الإجراء ٣
من خطة العمل؛
- ٥ (ب) معالجة مسألة الأسلحة النووية (لا ينطبق إلا على الدول الحائزة
جميعها بغض النظر عن نوعها للأسلحة النووية)
أو مكانها بوصف ذلك جزءاً
لا يتجزأ من عملية نزع السلاح
النووي برمتها؛
- ٥ (ج) مواصلة تقليص دور الأسلحة (لا ينطبق إلا على الدول الحائزة
النووية وأهميتها في جميع المفاهيم
والنظريات والسياسات العسكرية
والأمنية؛
- ٥ (د) مناقشة السياسات التي يمكن أن (لا ينطبق إلا على الدول الحائزة
تحول دون استخدام الأسلحة للأسلحة النووية)
النووية وتؤدي في نهاية المطاف
إلى إزالتها، وتحدّ من خطر الحرب
النووية وتسهم في منع انتشار
الأسلحة النووية وفي نزع السلاح
النووي؛
- ٥ (هـ) مراعاة المصلحة المشروعة للدول (لا ينطبق إلا على الدول الحائزة
غير الحائزة للأسلحة النووية في
مواصلة خفض الوضع التشغيلي
لمنظومات الأسلحة النووية بسبب
تعزز الاستقرار والأمن على
الصعيد الدولي؛

رقم الإجراء	الإجراءات	امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٥ (و)	التقليل من خطر الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية؛	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)	
٥ (ز)	مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)	
٦	تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه.	الدعم المقدم لإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح من أجل التعامل مع مسألة نزع السلاح النووي، بسبل منها تقديم الدعم إلى مشاريع برامج عمل المؤتمر ذات الصلة، وورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار و/أو قرارات الجمعية العامة.	أيدت اليابان إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح تُعنى بمسألة نزع السلاح النووي، وذلك بصفتها رئيسة المؤتمر في عام ٢٠١٤. وأيدت اليابان أيضاً القرار الذي قدمه الرئيس الروماني في عام ٢٠١٧ من أجل إنشاء فريق عامل معني بسبل المضي قدماً، والوارد في الوثيقة CD/WP.599/Rev.1.
	المشاركة في أي أفرقة عاملة معنية بنزع السلاح النووي.		وما فتئت اليابان تدعو في إطار المؤتمر إلى اعتماد برنامج عمل يؤدي إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة لنزع السلاح. وقد دعت الشخصيات السياسية التالية جميع أعضاء المؤتمر في الأجزاء الأخيرة الرفيعة المستوى لهذه الهيئة إلى اعتماد برنامج عمل من ذلك القبيل.
			- السيد موتومي تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان في عام ٢٠١٧
			- والسيد ماساكازو هاماتشي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان في عام ٢٠١٦
			- والسيد تاكاشي أوتو، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان في عام ٢٠١٥
			وفي قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان، واتخذ بأغلبية ساحقة، شددت اليابان على الحاجة إلى مواصلة البحث عن السبل الممكنة للتغلب على الجمود المستمر منذ عقدين في مؤتمر نزع السلاح.
٧	تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على	الدعم المقدم لإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمناقشة اتخاذ ترتيبات دولية	في قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان، واتخذ بأغلبية ساحقة، شددت اليابان على

رقم
الإجراء الإجراءات

امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها، مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي. ويدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.

فعالة من أجل طمأننة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، بسبل منها تقديم الدعم إلى مشاريع برامج عمل المؤتمر ذات الصلة، وورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار و/أو قرارات الجمعية العامة.

أهمية الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقدمت اليابان، ومعها ١١ عضواً آخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٣ ورقة عمل بعنوان "المناطق الخالية من الأسلحة النووية وضمادات الأمن السلبية".

وشاركت اليابان في حلقة عمل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الترويج لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وشارك السيد موتومي تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان، في المؤتمر الدولي المعني بمسألة "بناء عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي استضافته كازاخستان للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإغلاق موقع سيميپالاتينسك للتجارب النووية.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٨ تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحترم احتراماً كاملاً للالتزامات القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية. والدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدم بعد ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة مدعوة إلى القيام بذلك.
- ٩ يُشجّع القيام بإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسباً، بناء على ترتيبات يُتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة في عام ١٩٩٩ عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتُشجع جميع الدول المعنية على التصديق على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعلى بروتوكولاتها ذات الصلة، وعلى التشاور والتعاون بشكل بناء لكي يبدأ نفاذ البروتوكولات الملزمة قانوناً الملحقه بجميع معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتي تشمل
- (لجميع الدول) الجهود الوطنية المبذولة لدعم معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. الدعم المقدم لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة و/أو ورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار التي تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. اسم المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التي يكون بلدكم طرفاً فيها. (للدول الحائزة للأسلحة النووية) موجز للجهود المبذولة (بما في ذلك الحالة الراهنة والتوقعات المستقبلية) من أجل التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقه بمعاهدات إنشاء مناطق خالية
- ساهمت اليابان في صياغة معاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى عن طريق تنظيم اجتماعات الخبراء في سابورو، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ونيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- وقد نظمت اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، وأدرجت المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها بنداً من بنود جدول أعمال المناقشة. وأسهمت اليابان في مناقشة مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي الترويج لها.
- وشاركت اليابان في المؤتمرين الثاني والثالث للدول الأطراف والدول الموقعة في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا كمرقب.
- وأيدت اليابان قرارات الجمعية العامة بشأن خمس معاهدات تتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.
- وفي قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان، واتخذت بأغلبية ساحقة، شددت اليابان على أهمية إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

ضمانات أمنية سلبية. وتُشجّع الدول المعنية على استعراض أي تحفظات ذات صلة بشأن التصديق على هذه البروتوكولات. وشارك السيد يامادا، سفير اليابان إلى المكسيك، في الحفل الذي أقيم بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

الحالة الراهنة للمشاورات المتعلقة ببدء نفاذ البروتوكولات ذات الصلة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتعاون في هذا الصدد.

١٠ تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مع ملاحظة أن القرارات الإيجابية التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون لها تأثير مفيد على صعيد التصديق على تلك المعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة تتمثل في تشجيع بلدان المرفق ٢ على التوقيع والتصديق، ولا سيما تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تشغل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ١١ ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر
الشامل للتجارب النووية، تلتزم
جميع الدول بالامتناع عن القيام
بالتفجيرات التجريبية للأسلحة
النووية أو أي تفجيرات نووية
أخرى، وعن استخدام
تكنولوجيات الأسلحة النووية
الجديدة، وعن القيام بأي عمل
متنافٍ مع هدف تلك المعاهدة
ومقصدها، وينبغي الإبقاء على
جميع إجراءات الوقف الاختياري
القائمة للتفجيرات التجريبية
للأسلحة النووية.
- ١٢ تعترف جميع الدول التي صدّقت
على معاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية بإسهامات
المؤتمرات في تيسير بدء نفاذ تلك
المعاهدة، وبإسهام التدابير التي
اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر
السادس لتسهيل بدء نفاذ
معاهدة الحظر الشامل للتجارب
النووية، الذي عقد في
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتلتزم
بالإبلاغ في مؤتمر عام ٢٠١١
عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ
تلك المعاهدة بصورة عاجلة.
- وقّعت اليابان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٦، وصدقت عليها في
٨ تموز/يوليه ١٩٩٧.
- تم تعديل القانون الياباني المعنون "قانون الأنظمة المتعلقة بالمواد المصدرية النووية
ومواد الوقود النووي والمفاعلات" عقب تصديق اليابان على المعاهدة.
- أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ - آب/أغسطس ٢٠١١
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ - آب/أغسطس ٢٠١١
- في المشاورات الثنائية، حثت اليابان العديد من الدول المدرجة في المرفق ٢ التي
لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة.
آذار/مارس ٢٠١٠
- وجهت اليابان دعوة إلى أحد أعضاء مجلس الدئيت الإندونيسي ومسؤول حكومي
إندونيسي لزيارة مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها اليابان، ولتبادل وجهات
النظر بشأن المعاهدة مع السلطات اليابانية المعنية.
آذار/مارس ٢٠١٠
- موجز التقارير المقدمة في المؤتمرات
اللاحقة المعقودة بموجب المادة الرابعة
عشرة عن التقدم المحرز من أجل بدء
نفاذ المعاهدة.
- وجهت اليابان الدعوة إلى وفد مصري برئاسة مدير المركز القومي المصري
للمعلومات، لزيارة مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها اليابان، ولتبادل
وجهات النظر بشأن المعاهدة مع السلطات اليابانية.

أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - آب/أغسطس ٢٠١٣

اغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد لتشجيعها على القيام بذلك.

حزيران/يونيه ٢٠١٣ - أيار/مايو ٢٠١٥

حزيران/يونيه ٢٠١٣ - أيار/مايو ٢٠١٤

اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ لتشجيعها على توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها.

حزيران/يونيه ٢٠١٤ - أيار/مايو ٢٠١٥

اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على الصعيدين السياسي والرسمي على السواء، لتشجيعها على توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها.

<https://www.ctbto.org/the-treaty/article-xiv-conferences/>

ترأست اليابان، بالاشتراك مع جمهورية كازاخستان، المؤتمر التاسع المعقود في إطار المادة الرابعة عشرة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك. ومنذ ذلك الوقت، تتولى اليابان، بوصفها المنسق المشارك لشؤون بدء نفاذ المعاهدة، قيادة وتنسيق الجهود الدولية المبذولة للنهوض ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واستضافت اليابان اجتماع فريق الشخصيات البارزة الذي عُقد في هيروشيما، اليابان، في آب/أغسطس ٢٠١٥ لمناقشة استراتيجيات النهوض بالمعاهدة. واعتمدت اليابان وجمهورية كازاخستان البيان المشترك الصادر على مستوى القمة بشأن المعاهدة في أستانا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وشاركت اليابان في رئاسة الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل

١٣ تتعهد جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل والإقليمي والدولي لتشجيع على الإسراع في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة موجز الجهود المبذولة لتشجيع جميع الدول التي لم توقع وتُصدق بعد على المعاهدة على القيام بذلك (كالمواقف المتعلقة بقرارات الجمعية العامة؛ والمشاركة في المؤتمرات المعقودة بموجب المادة الرابعة عشرة أو في الاجتماعات الوزارية المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والمشاركة

في إعداد ورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار و/أو في الأنشطة الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف). اعتماداً على بيان وزاري مشترك.

موجز الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنفيذاً كاملاً (مثل التشريعات أو السياسات الوطنية). حضر وزير خارجية اليابان الاجتماع الوزاري المعقود بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمعاهدة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأيدت اليابان، إلى جانب كازاخستان، تنظيم معرض تذكاري في فيينا، يلقي الضوء على تاريخ منظمة المعاهدة ونظام التحقق الخاص بها.

تُدرج أسماء أي مواطنين يُشاركون في فريق الشخصيات البارزة التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي عام ٢٠١٧، سبستيف اليابان مؤتمراً إقليمياً للدول في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والشرق الأقصى من أجل الترويج للمعاهدة في هذه المنطقة الإقليمية.

وشاركت اليابان في تقديم قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وصوتت تأييداً له.

حصل جميع ما تستضيفه اليابان من محطات نظام الرصد الدولي والمختبر (٧ محطات لرصد الاهتزازات و ٢ من محطات النويدات المشعة، ومختبر واحد) على الترخيص من منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي عام ٢٠١٧، قدمت اليابان تبرعاً بمبلغ يناهز ٢,٤ مليون دولار لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل زيادة تعزيز قدراتها في مجال التحقق. وقدمت اليابان تبرعاً بمبلغ ٧٤٧.٠٢٦ دولاراً في عام ٢٠١١ و بمبلغ ٤٥٥.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣.

وسعى للنهوض ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقدم اليابان منذ عام ١٩٩٥ دورة تدريبية في مجال "رصد الزلازل في العالم" للتعريف بأحدث التكنولوجيات والمعارف في مجال رصد الزلازل في العالم.

١٤ تُشجّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تطور على النحو الكامل نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل الانتهاء مبكراً من وضع نظام الرصد الدولي وتطبيقه بشكل مؤقت وفقاً للولاية المسندة إلى اللجنة التحضيرية، التي ستقوم عند بدء نفاذ تلك المعاهدة، بدور نظام تحقق فعال وموثوق وتشاركي وغير تمييزي

موجز الجهود الوطنية المبذولة لإنشاء محطات لنظام الرصد الدولي وإكمالها و/أو استصدار تراخيص لها. موجز الجهود الوطنية المبذولة لمساعدة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تعزيز نظام التحقق الخاص بها (مثل تقديم حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريب والتمارين والتبرعات و/أو المساهمات العينية).

موجز الجهود الوطنية المبذولة لمساعدة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب

رقم
الإجراء الإجراءاتامثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

١٥	ذي نطاق عالمي، ويكفل النووي على تنمية قدراتها على إجراء عمليات التفتيش في مواقع المنشآت. الامتثال لتلك المعاهدة.
١٥	تتفق جميع الدول على أن يبدأ الدعم المقدم لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية وفقاً لتقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضاً، يدعو مؤتمر استعراض المعاهدة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.
<p>تؤيد اليابان بقوة الأهداف المتمثلة في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية المعروفة باسم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتدعو إلى التبكير في بدء مفاوضات بشأن المعاهدة في العديد من المناسبات، بما في ذلك في قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي تقدمه اليابان إلى الجمعية العامة كل عام.</p> <p>وقد قدمت اليابان، مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٢.</p> <p>وفي عام ٢٠١١، تشاركت اليابان وأستراليا في استضافة مناسبات جانبية للخبراء في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح لمناقشة الجوانب التقنية لمعاهدة والحفاظ على الزخم من أجل البدء في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.</p> <p>وقد قامت اليابان، بوصفها عضواً في فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بالمشاركة والمساهمة بفعالية في مناقشات الفريق، الذي اجتمع في جنيف في أربع دورات استغرق كل منها أسبوعين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتؤيد اليابان بقوة إنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة من هذا القبيل وهي ستشارك مشاركة نشطة وبناءة في المناقشات بوصفها عضواً في الفريق.</p>	

رقم الإجراءات الإجراءات
 امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
 (حسب الانطباق) الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ١٦ تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالتصريح للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب الاقتضاء، عن جميع المواد الانشطارية التي يقرّر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية وبإخضاع تلك المواد في أقرب وقت ممكن عملياً لإشراف الوكالة أو لأي عملية تحقق أو ترتيبات دولية أخرى مناسبة من أجل استخدام تلك المواد في الأغراض السلمية، ضماناً لبقاء تلك المواد بصفة دائمة بعيداً عن البرامج العسكرية.
- ١٧ في سياق الإجراءات ١٦، تشجّع جميع الدول على دعم وضع ترتيبات تحقق ملائمة وملزمة قانوناً، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضماناً للإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرّر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.

رقم الإجراء	الإجراءات	امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
١٨	تشجّع جميع الدول التي لم تشرع بعد في عملية لتفكيك منشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو لتحويل تلك المنشآت للاستخدامات السلمية، على القيام بذلك.	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)	
١٩	تتفق جميع الدول على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.	أي تعاون بين الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.	ما فتئت اليابان تشارك بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة دولية تهدف إلى زيادة فهم التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السلاح النووي وإيجاد حلول لها، من خلال إرسال خبراء إلى جميع الأفرقة العاملة.
	والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.	موجز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز زيادة الشفافية والثقة والكفاءة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي.	واستضافت اليابان الاجتماع العام الثالث للشراكة في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠١٦، لأنها ترى فيها مبرراً قوياً من أجل اتخاذ تدابير عملية وملموسة لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
			وشددت اليابان على أهمية الجهود المبذولة لتنمية قدرات التحقق من نزع السلاح النووي في قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان إلى الجمعية.
			وقد أيدت اليابان قرار الجمعية العامة المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي"، باعتبارها أحد البلدان المشاركة في تقديمه.
٢٠	ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ	سنة الإصدار والرمز الرسمي للوثائق التي تتضمن جميع التقارير المنتظمة المتعلقة بتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ	قدمت اليابان ورقة عمل بشأن الشفافية أعدتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وشجعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على شكل موحد للتقارير وتقديمه سنوياً في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- العمل هذه وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع
من المادة السادسة من مقرّر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر
وأهداف لعدم انتشار الأسلحة استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ونزع السلاح النوويين"، وعن
الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى
فتوى محكمة العدل الدولية المؤرّخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.
- ٢١ كإجراء لبناء الثقة، تشجّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية
على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية
الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً
دون المساس بالأمن القومي. والأمين العام للأمم المتحدة مدعو إلى إنشاء مستودع مفتوح
للجمهور تودع فيه المعلومات المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.
- قدمت اليابان، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بشأن شفافية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى مؤتمر
استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، تضمنت مشروع نموذج إبلاغ للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.
وقدمت اليابان، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقتي عمل بشأن الشفافية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ على التوالي.
- قدمت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل مشتركة في عام ٢٠١٢ بشأن الشفافية فيما يتعلق
بالأسلحة النووية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة تضمنت مشروع شكل موحد لتقارير نزع
السلاح النووي.
- وقدمت المبادرة أيضاً ورقة عمل مشتركة في عام ٢٠١٤ إلى اللجنة التحضيرية بشأن "زيادة الشفافية في مجال نزع السلاح النووي"، دعت فيها الدول الحائزة
للأسلحة النووية على الاتفاق على شكل موحد للتقارير وعلى تقديم التقرير بصورة منتظمة لتنفيذ الإجراء ٢٠ والإجراء ٥.
- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المبادرة ورقة عمل مشتركة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لدعوة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى تقديم تقرير عن تنفيذ
خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.
- واقترحت اليابان أن تدرج النقاط المتعلقة بتقديم التقارير وتعزيز عملية استعراض

٢٢	تحديد فترة فاصلة مناسبة بين التقارير.	المعاهدة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.
	تشجّع جميع الدول على تنفيذ موجز الجهود المبذولة لتعزيز التثقيف في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك للمضي قدما نحو تحقيق أهداف المعاهدة دعما لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.	تلتزم اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي عانى من القصف الذري، بضمان أن تبقى ذكرى الآثار والمآسي الإنسانية التي حلّت بمبوشيما وناغازاكي حية إلى الأبد. ومراعاة لهذا الهدف، تولي اليابان أهمية قصوى للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما بالنسبة لجيل الشباب. وتوجه اليابان دعوات إلى الدبلوماسيين الشباب من مختلف البلدان من خلال برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح كل سنة منذ عام ١٩٨٣. وترعى اليابان مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح في مختلف المدن منذ عام ١٩٨٩ حيث يشارك ممثلو الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في مناقشات مفيدة. وقدمت اليابان ورقة عمل مشتركة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، بعد أن قدمت ورقات عمل مشتركة بالاشتراك مع أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى اللجنتين التحضيريتين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وأصدرت اليابان أيضا بيانا مشتركا بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار باسم البلدان الـ ٧٦ المشاركة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.
	وأطلقت اليابان برنامجا بعنوان "إعلاميون خاصون من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام ٢٠١٠ بغرض تبادل الخبرة المباشرة للناجين من القصف الذري (هيباكوشا). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليابان برنامجا جديدا بعنوان "الإعلاميون الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام ٢٠١٣. وفي إطار هذا البرنامج، يتوقع من الشباب أن يتبادلوا معلوماتهم بشأن الآثار المأساوية للأسلحة النووية وأفكارهم بشأن الخطوات الممكنة عبر الحدود والأجيال. وتضطلع اليابان بجهود لتوفير شهادات الناجين من القصف الذري على نطاق	

أوسع وترجمتها إلى ثلاثين لغة.

وفي عام ٢٠١٥، افتتحت مدينتا هيروشيما وناغازاكي، بالتعاون مع حكومة اليابان، معرضاً دائماً عن القصف الذري في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، على غرار المعرضين المقامين في نيويورك وجنيف، وذلك لتعزيز فهم الدمار الرهيب الناجم عن استخدام الأسلحة النووية.

ثانياً - عدم الانتشار النووي

- ٢٣ يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز عالمية الانضمام إلى المعاهدة، وألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على فرص تحقيق عالمية المعاهدة.
- ٢٤ يكرّر المؤتمر تأييد دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل اتفاقات الضمانات الشاملة، والبروتوكولات الإضافية و/أو البروتوكولات المعدلة المتعلقة بالكميات الصغيرة.
- ٢٤ يكرّر المؤتمر تأييد دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تجري في الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة الثالثة من المعاهدة.
- اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اجتماعاتها الثنائية لتشجيع لدى الدول غير المصدقة على المعاهدة وفي المحافل الدولية المناسبة.
- وفي قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، الذي قدمته اليابان، أهابت اليابان بجميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، على الفور وبدون أي شروط، بغية تحقيق عالمية المعاهدة، وأن تتقيّد بأحكام المعاهدة وتتخذ خطوات عملية لدعمها في انتظار أن تنضم إليها.
- وقعت اليابان اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ١٩٧٧، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.
- ووقعت اليابان بروتوكوله الإضافي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ودخل بروتوكوله حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

رقم
الإجراء الإجراءاتأمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٢٥ إذ يلاحظ المؤتمر أن ١٨ دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضمانات الشاملة حيّز النفاذ، فإنه يحثها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء.
- ٢٦ يؤكد المؤتمر أهمية الوفاء بالتزامات عدم الانتشار ومعالجة جميع الأمور المتصلة بالامتثال حرصاً على عدم المساس بالمعاهدة وبسلطة نظام الضمانات.
- ٢٧ يؤكد المؤتمر أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال للتزامات الضمانات بما يتفق تماماً مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع ما على الدولة الطرف المعنية من التزامات
- تواصل اليابان تشجيع القبول العالمي لاتفاق ضمانات شاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جانب البروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاق باعتبارهما المعيار الدولي للتحقق وتدعو الدول التي لم توقع البروتوكول الإضافي ولم تدخله حيّز النفاذ بعد إلى أن تقوم بذلك.
- تفقد اليابان الالتزامات التي ينص عليها اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي، وهي ما برحت تبذل الجهود لضمان الشفافية في أنشطتها النووية. ويُستخلص "استنتاج عام" بصور دائمة منذ أن استخلص لأول مرة في بيان الوكالة للضمانات لعام ٢٠٠٣.
- والتزمت اليابان بتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، ما فتئت اليابان، باعتبارها عضواً معيّناً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتعاون تعاناً تاماً مع الوكالة وتقدم الدعم الملائم لأنشطتها.
- موجز الجهود الوطنية المبذولة للامتثال للالتزامات عدم الانتشار.
- أمثلة على المبادرات المتخذة، بما في ذلك عن طريق ورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار، التي تُعزز معايير الامتثال الدولية العالية.
- موجز استنتاجات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن عدم تحويل مسار المواد النووية المعلنة المستخدمة في الأنشطة النووية السلمية وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة.
- تطبق اليابان الجزاءات على كوريا الشمالية (الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن والجزاءات الانفرادية).
- وتدلي اليابان ببيانات بشأن مسائل متعلقة بكوريا الشمالية في المحافل الدولية ذات الصلة، مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس المحافظين.

رقم الإجراء	الإجراءات التي اتخذتها اليابان	امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)
	وتشارك اليابان في تقديم القرارات المتعلقة بكوريا الشمالية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما فتئت اليابان تساهم في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك تقديم المساعدة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	وفي هذا الصدد، يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى الدولية للطاقة الذرية أو مجلس محافظيها. الدولية للطاقة الذرية.
٢٨	ما فتئت اليابان تعمل بنشاط من أجل تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي النموذجي وهي تواصل تقديم المساعدة اللازمة، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان الآسيوية.	تاريخ توقيع اتفاق بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدء نفاذه. موجز الجهود المبذولة لتنفيذ البروتوكول الإضافي أو تشجيع الآخرين على القيام بذلك وتيسيره لهم.
٢٩	تنظم اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال مركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي، وتقدم الدعم إلى الحلقات الدراسية عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتيسير تنفيذ الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي.	موجز الجهود الوطنية والإقليمية و/أو المتعددة الأطراف المبذولة لتشجيع أو مساعدة الدول الأخرى على إبرام أو تنفيذ اتفاق ضمانات شاملة.
		يشجع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تسهيل قيام الدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها وأن تواصل مساعدتها في هذا الصدد. ويدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير محدّدة من شأنها أن تعزّز إضفاء العملية على اتفاقات الضمانات الشاملة.

رقم
الإجراء الإجراءات

امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٣٠ يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليغطي المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية (مثل الدول الحائزة للأسلحة النووية وقرارات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار). في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، وذلك بأكثر الطرق الممكنة اقتصادا واتساما بالطابع العملي، مع مراعاة حجم الموارد المتوفرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشدّد على وجوب تطبيق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي بمجرد إزالة الأسلحة النووية تماما.
- ٣١ يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لديها بروتوكولات لكميات صغيرة لم تقم بعد بتعديلها أو إلغائها على القيام بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن.
- قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل بشأن "توسيع نطاق تطبيق الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية" إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٣. <http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000182256.pdf>
- الجهود المبذولة لتعديل أو إلغاء بروتوكولات الكميات الصغيرة الموقعة. الاقتضاء.
- تدعو اليابان جميع الدول إلى اعتماد بروتوكول الكميات الصغيرة المعدل، حسب الاقتضاء.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٣٢ يوصي المؤتمر بأن تجري دراسة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقييمها بشكل منتظم. بما في ذلك الجهود المبذولة لدعم القرارات المتعلقة بزيادة فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة التابعة للوكالة من قرارات تهدف إلى زيادة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها.
- ٣٣ يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تكفل استمرار حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل الدعم السياسي والتقني والمالي حتى تتمكن من الاضطلاع بشكل فعال بمسؤوليتها عن تطبيق الضمانات على النحو المطلوب في المادة الثالثة من المعاهدة.
- ٣٤ يشجّع المؤتمر الدول الأطراف على أن تواصل، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قاعدة تكنولوجية دولية للضمانات المتقدمة تتسم بالقوة والمرونة والقدرة على التكيف وفعالية التكلفة، وذلك من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع الوكالة.
- تسعى اليابان إلى تعزيز فعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسين كفاءتها. وعلى وجه الخصوص، تؤيد اليابان، باعتبارها عضواً معيّناً في مجلس محافظي الوكالة، الجهود التي يبذلها المدير العام والمجلس من أجل التعزيز المستمر لفعالية وكفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ما فتئت اليابان تمثل ثاني أكبر مساهم من حيث حجم مجموع المدفوعات من الأنصبة المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية والتبرعات المقدمة إلى الوكالة.
- موجز المساهمات الخارجية عن الميزانية والتبرعات و/أو المساهمات العينية المقدمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- موجز المساهمات المقدمة لتطوير قاعدة تكنولوجية دولية للمساعدة على تحسين ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- يساهم برنامج الدعم الياباني لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الضمانات الدولية من خلال إدخال تحسينات في فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات عن طريق نقل التكنولوجيا والخبرة اليابانية إلى الوكالة.
- وتشغّل وكالة الطاقة الذرية اليابانية المختبر النظيف للتحليلات والبحوث البيئية باعتبارها عضواً في مختبرات شبكة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رقم
الإجراء الإجراءاتأمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٣٥ بحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على كفالة ألا تساعد صادراتها ذات الصلة بالمواد النووية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وكفالة أن تكون صادراتها هذه متوافقة تماما مع أهداف ومقاصد المعاهدة، على النحو المنصوص عليه خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، إلى جانب المقرر الذي أُخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.
- ٣٦ يشجع المؤتمر الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضوابطها التصديرية الوطنية، على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهات التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة.
- ٣٥ موزع الجهود المبذولة في إطار نُظم مراقبة الصادرات (مثل مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار)، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وآلية الإبلاغ الخاصة به والترتيبات الأخرى (مثل التشريعات المحلية أو الاتفاقات الثنائية)، التي تُساعد على كفالة ألا تُفرض الصادرات ذات الصلة بالمواد النووية إلى الانتشار.
- ٣٦ موزع تنفيذ قوائم مراقبة الصادرات النووية في التشريعات و/أو الأنظمة المحلية المتعلقة بمراقبة الصادرات.
- تضاعف اليابان جهودها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية مثل إرساء ضوابط التصدير الوطنية الفعالة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتسهم اليابان إسهاما إيجابيا في أنشطة مجموعة موردي المواد النووية، عن طريق الاضطلاع، على سبيل المثال، بدور جهة الاتصال من خلال بعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا.
- تحديث اليابان بانتظام أنظمة مراقبة الصادرات المحلية التي تفرضها وفقا للتغيرات في قوائم مراقبة الصادرات النووية المتفق عليها من جانب أطراف متعددة.

رقم الإجراء	الإجراءات	امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٣٧	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى اتخاذها قرارات بشأن تصدير مواد نووية، على إبلاء الاعتبار لما إذا كانت الدولة المتلقية تنفذ التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	موجز الجهود المبذولة لإثبات أن البيانات المتعلقة بضمانات الدولة المتلقية ومدى امتثالها تؤخذ في الحسبان لدى اتخاذ قرارات بشأن الصادرات النووية.	تولي اليابان الاعتبار، وفقا للمبادئ التوجيهية المتفق عليها من جانب أطراف متعددة، لما إذا كانت الدولة المتلقية تنفذ التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى اتخاذها قرارات بشأن التصدير.
٣٨	يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف، وهي تتصرف من منطلق تحقيق أهداف المعاهدة، أن تراعي ما لجميع الدول الأطراف، ولا سيما النامية منها، من حق شرعي في التمتع بكامل فرص الحصول على المواد والمعدات والمعلومات التكنولوجية النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.	الدعم المقدم لحق الدول الشرعي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مثلا من خلال تقديم قائمة بالدول التي أبرمت معها اتفاقات في مجال التعاون النووي.	يرجى الرجوع إلى الدليل التالي بشأن سياسة اليابان الخارجية فيما يتعلق بقائمة البلدان التي أبرمت اليابان معها اتفاقات تعاون نووي ثنائية: http://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2016/html/chapter3/c030104.html
٣٩	تشجّع الدول الأطراف على أن تسهّل نقل التكنولوجيا والمواد النووية وعلى إقامة تعاون دولي فيما بين الدول الأطراف وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وعلى أن تزيل في هذا الصدد أي معوّقات تتعارض مع المعاهدة دونما موجب.	موجز معايير السياسات الرئيسية التي تُؤخذ في الاعتبار لدى اتخاذ قرار بشأن الدخول أو عدم الدخول في تعاون نووي مع دولة ما.	يرجى الرجوع إلى الكتاب الأزرق التالي المتعلق بسياسة اليابان الخارجية بخصوص سياستها المتعلقة بالتعاون النووي: http://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2016/html/chapter3/c030104.html

رقم
الإجراءاتأمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٤٠ يشجّع المؤتمر جميع الدول على الحفاظ على أعلى المستويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية. موجز الجهود المبذولة لتعزيز الحماية المادية للمرافق النووية، وبخاصة من جانب الوكالة التنظيمية الوطنية. موجز الجهود المضطلع بها لتنفيذ التعهدات المعلنة في إطار عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.
- ٤١ يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف على أن تطبق، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية (الوثيقة INFCIRC/225/Rev.4 (المصوّبة)) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة في أقرب موعد ممكن. موجز الجهود المبذولة لتطبيق وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/225/Rev.4 (المصوّبة). وتُتخذ تلك التدابير وفقاً لما توصي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد اعترفت بعثة برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في عام ٢٠١٥ بأن اليابان تتمتع بنظام للأمن النووي متماسك ومستدام، تحسّن إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. وكان آخر تلك التدابير تنقيح قوانين هيئة تنظيم الشؤون النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بهدف التصدي للتهديدات الداخلية. وستبدأ عملية التحقق من مدى جدارة الأشخاص بالثقة التي يقوم بها المتعهدون في صيف عام ٢٠١٧ تقريباً.
- ٤٢ يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرف وفقاً لأهداف التعديل ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. ويشجّع المؤتمر أيضاً جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية واعتماد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. موجز التقدم المحرز في التوقيع على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ والتصديق عليهما وتنفيذهما. موجز الجهود المبذولة لتعزيز التصديق على الاتفاقية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ وتنفيذهما.

أتاح مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ لليابان فرصة للإعلان عن مختلف ما تبذله من جهود. وللإطلاع على موجز لتلك الجهود، يرجى زيارة الصفحة التالية. http://www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page3e_000467.html

تتخذ اليابان مختلف تدابير الحماية المادية المتماشية مع "القانون المتعلق بتنظيم المواد المصدرية النووية ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية" وما إلى ذلك. وتُتخذ تلك التدابير وفقاً لما توصي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد اعترفت بعثة برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في عام ٢٠١٥ بأن اليابان تتمتع بنظام للأمن النووي متماسك ومستدام، تحسّن إلى حد كبير في السنوات الأخيرة.

وكان آخر تلك التدابير تنقيح قوانين هيئة تنظيم الشؤون النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بهدف التصدي للتهديدات الداخلية. وستبدأ عملية التحقق من مدى جدارة الأشخاص بالثقة التي يقوم بها المتعهدون في صيف عام ٢٠١٧ تقريباً.

أصبحت اليابان طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ١٩٨٨ وطرفاً في تعديلها لعام ٢٠٠٥ في عام ٢٠١٤. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الصفحة التالية. http://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000334.html

الإجراء	رقم الإجراء	امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٤٣	يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على تطبيق مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة التي أقرها مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٤.	موجز الخطوات المتخذة لتنفيذ مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	أصدرت بعثة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها إلى اليابان. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على الفقرة ٢-١ INTERNATIONAL OBLIGATIONS AND ARRANGEMENTS FOR INTERNATIONAL COOPERATION (الالتزامات والترتيبات الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي) https://www.nsr.go.jp/data/000148261.pdf وقد أصدرت اليابان بياناً وطنياً خلال مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في واشنطن في عام ٢٠١٠. ويرجى الرجوع إلى الصفحة التالية للاطلاع عليه. http://japan.kantei.go.jp/hatoyama/statement/201004/12statement_e.html
٤٤	يُطلب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تحسّن من قدراتها الوطنية على كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه واعتراضه في كل أنحاء أقاليمها وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة، وبهيب بالدول الأطراف التي هي في وضع يمكنها من العمل على تعزيز الشراكات الدولية وبناء القدرات في هذا المجال أن تفعل ذلك. وبهيب المؤتمر أيضاً بالدول الأطراف أن تقوم بإنشاء وإنفاذ ضوابط محلية فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.	موجز الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. موجز الجهود المبذولة لتقديم المساعدة إلى الدول الأخرى من أجل تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية (مثل الالتزامات المعلنة في سياق عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل).	وترد مصفوفة اليابان الأخيرة المتعلقة بحالة تنفيذها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتي وافقت عليها لجنة القرار ١٥٤٠، في الرابط الشبكي http://www.un.org/en/sc/1540/documents/Japan%20revised%20matrix.pdf وقد قدمت اليابان إسهامات استباقية المنحى أثناء رئاستها للشراكة العالمية في عام ٢٠١٦. كما شاركت اليابان بنشاط في التمرينات والاجتماعات التي نظمتها المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وستستضيف اليابان التمرين البحري المتعلق بعملية الاعتراض الذي تنظمه المبادرة في عام ٢٠١٨. وستستضيف اليابان الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتشارك اليابان أيضاً في قاعدة بيانات الوكالة وتقاريرها عن الحوادث والاتجار غير المشروع عند وقوع حوادث.
		معلومات بشأن المشاركة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. معلومات بشأن المشاركة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.	

رقم
الإجراء الإجراءاتامثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)
الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- موجز عن أي تقارير مقدمة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).
- حالة المشاركة في قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاتجار غير المشروع.
- حالة المشاركة في أنشطة الأمن النووي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)
- ٤٥ يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.
- ٤٦ يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وتعهّد نظم الدولة لحصر ومراقبة المواد النووية، إلى جانب النظم على الصعيد الإقليمي. ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الوكالة إلى توسيع نطاق دعمها للبرامج ذات الصلة التي تنفذها
- موجز التقدم المحرز في توقيع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والتصديق عليها وتنفيذها.
- موجز الأنشطة الرامية إلى تعزيز الضوابط التنظيمية الوطنية للمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وصيانة النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها، وكذلك أي نظم قائمة على الصعيد الإقليمي.
- موجز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن حصر المواد النووية ومراقبتها.
- موجز الدعم المقدم إلى برامج الوكالة ذات الصلة بهذه الإجراءات، بما في ذلك
- أصبحت اليابان طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام ٢٠٠٧.
- تنظم اليابان بنشاط، عن طريق المؤتمر الدولي للأمن النووي، حلقات دراسية وحلقات عمل ثنائية ودورات تدريب دولية مختلفة لصالح موظفي الدول الأعضاء الآخرين لتعزيز مهامهم المتعلقة بالنظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها والنظم الوطنية للأمن النووي لدى تلك الدول، وبعض الدورات التدريبية لصالح موظفي الوكالة، مثل الدورة التدريبية المتعلقة بأساليب التفتيش المتبعة في عمليات إعادة المعالجة سواء في المنشآت التجريبية التابعة لوكالة الطاقة الذرية اليابانية أو في مصنع توكاي لإعادة معالجة الوقود المستهلك.

رقم
الإجراء الإجراءات

امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)
الإجراءات التي اتخذتها اليابان

الوكالة.
ذلك الأعمال ذات الصلة بالأمن النووي
التي تضطلع بها الوكالة في إطار برنامج
السلامة والأمن في المجال النووي.

ثالثاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

- ٤٧ احترام خيارات كل بلد وقراراته موجز أنواع الاستخدامات السلمية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود.
- ٤٨ التعهد بتيسير حق الدول الأطراف في المشاركة في أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتأكيد ذلك الحق من جديد.
- تسعى اليابان إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية سواء في تطبيقات الطاقة أو في مختلف التطبيقات غير المتصلة بالطاقة في إطار مبدأ وجوب أن يكون استخدام الطاقة النووية مصحوباً في كافة مراحلها بالتزامات بأعلى معايير السلامة والأمن وبتنفيذ مستمر لهذه المعايير وضمانات فعالة بشفافية كاملة.
- موجز السياسة الوطنية المتعلقة بالتعاون النووي، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بمراقبة الصادرات.
- انظر الإجراء ٣٩.

رقم الإجراء	الإجراءات	امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٤٩	التعاون مع الدول الأطراف الأخرى أو المنظمات الدولية في مواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية من العالم.	موجز الجهود الوطنية والثنائية والإقليمية و/أو المتعددة الأطراف المبذولة لمواصلة تطوير وتطبيق التكنولوجيات النووية في المجالات التي ستساعد على تلبية احتياجات البلدان النامية.	انظر تقرير الوكالة الأخير عن التعاون التقني كمثال على ما تبذله اليابان من جهود: https://www.iaea.org/technicalcooperation/Pub/Ann-Reports/
٥٠	منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص.	موجز الجهود الدولية المبذولة لمساعدة البلدان النامية، وتحديد الأنشطة التي يُضطلع بها عن طريق برنامج الوكالة للتعاون التقني.	انظر تقرير الوكالة الأخير عن التعاون التقني كمثال على ما تبذله اليابان من جهود: https://www.iaea.org/technicalcooperation/Pub/Ann-Reports/
٥١	تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، والقضاء في هذا الصدد على أي قيود لا مبرر لها تتناقض مع المعاهدة.	قائمة بمجموع عدد البلدان التي تُنفذ معها اتفاقات للتعاون النووي (انظر الإجراءين ٣٧ و ٣٨). قائمة بمجموع عدد اتفاقات التعاون النووي التي يُنتظر تنفيذها.	انظر الإجراء ٣٨.
٥٢	مواصلة بذل الجهود، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني.	موجز الجهود المبذولة من أجل تعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، مثلا من خلال الدعوة إلى المساءلة والشفافية في تنفيذ البرنامج، ودعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للوكالة، وما إلى ذلك.	تشارك اليابان بنشاط في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها الوكالة لتعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك مجلس المحافظين والمؤتمر العام.

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٥٣	تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	موجز الجهود المبذولة في إطار لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	تشارك اليابان بنشاط في لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس المحافظين، كما أن البلد ساهم في صندوق التعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية وذلك لتعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني.
٥٤	بذل كل جهد ممكن واتخاذ خطوات عملية لضمان أن تكون موارد الوكالة الدولية المخصصة لأنشطة التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.	معدل تحصيل التبرعات المقرر تقديمها إلى صندوق التعاون التقني.	موجز الجهود المبذولة لتعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني، بسبل منها تقديم أي تبرعات مالية أو عينية.
٥٥	تشجيع جميع الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات إضافية للمبادرة التي تهدف إلى جمع ١٠٠ مليون دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك، مع الترحيب بالمساهمات التي سبق أن تعهدت بها البلدان ومجموعات البلدان لدعم أنشطة الوكالة.	موجز لأي تبرعات مقدمة إلى مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية أو غيرها من المساهمات الخارجة عن الميزانية المقدمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	بلغت مساهمة اليابان في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية أكثر من ٢٦ مليون دولار في المجموع (حتى آذار/مارس ٢٠١٧).
٥٦	تشجيع الجهود الوطنية والثنائية	موجز الجهود الوطنية والثنائية والدولية	انظر الروابط الشبكية أدناه للاطلاع على أمثلة من الجهود التي تبذلها اليابان في

رقم
الإجراء الإجراءاتأمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

الدولية لتدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة لتطويع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.	المبدولة فيما يتعلق ببناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.	هذا الصدد: وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي (https://www.jaea.go.jp/04/iscn/activity/capabuil_en.html) الشبكة اليابانية لتنمية الموارد البشرية النووية (http://jn-hrd-n.jaea.go.jp/en/) اتفاق التعاون الإقليمي (http://www.rcaro.org/) انظر الروابط الشبكية أدناه للاطلاع على أمثلة في هذا الصدد. موجزات الطاقة النووية القطرية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، طبعة عام ٢٠١٥ (اليابان): (http://www-pub.iaea.org/MTCD/Publications/PDF/CNPP2015_CD/countryprfiles/Japan/Japan.htm)
٥٧ ضمان أن يكون استخدام الطاقة النووية، عند تطوير الطاقة النووية، بما في ذلك القوى النووية، مصحوبا بالتزامات بالضمانات والتنفيذ المستمر لها فضلا عن مستويات السلامة والأمن الملائمة والفعالة، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية ذات الصلة.	عنوان التشريع الوطني الرئيسي المتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتاريخ إصداره.	
٥٨ مواصلة مناقشة وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بطريقة غير تمييزية وشفافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنتديات الإقليمية، بما في ذلك إكسكليات إنشء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وكذلك الخطط الممكنة للتعامل مع المرحلة الختامية لدورة الوقود دون أن يؤثر ذلك على الحقوق	موجز الجهود المبدولة لوضع نهج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي.	يُرجى الاطلاع على قرار الوكالة (GC(60)/RES/12) المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها". واليابان تؤيد ذلك القرار. ويشير الفرع "باء - تطبيقات الطاقة النووية" من القرار إلى بنود مثل الاشتراك في تحسين الابتكارات في مجال المفاعلات النووية ودورات الوقود، إضافة إلى المناقشات التي تجريها الدول الأعضاء المهتمة بشأن وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي. https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC60/Resolutions/index.html

<p>المنصوص عليها في المعاهدة ودون المساس بالسياسات الوطنية لدورة الوقود، مع معالجة التعقدات التقنية والقانونية والاقتصادية المحيطة بهذه القضايا، بما في ذلك في هذا الصدد، شرط الوكالة بشأن الضمانات الشاملة.</p>	<p>٥٩ النظر في الانضمام، إن لم تكن قد انضمت بعد، لاتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديلها بحيث يمكن أن يبدأ نفاذها في موعد مبكر.</p>
<p>أبرمت اليابان بالفعل ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اتفاقية الأمان النووي (١٩٩٥) - اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (١٩٨٧) - اتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (١٩٨٧) - الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (٢٠٠٣) - الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (٢٠٠٧) - تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (٢٠١٤) 	<p>الحالة فيما يتعلق باتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. يمكن تكرار بيان الحالة فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ (انظر الإجراءين ٤٢ و ٤٥).</p>
<p>يرجى الرجوع إلى التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي السابع لاتفاقية الأمان النووي الصادر في عام ٢٠١٧: https://www.nsr.go.jp/data/000170377.pdf</p>	<p>٦٠ تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، بعدة طرق منها الحوار مع ممثلي الصناعة النووية والقطاع الخاص،</p>

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

حسب الاقتضاء.

لخص أي مساهمات مقدمة إلى مجموعة معايير السلامة الصادرة عن الوكالة، وسلسلة معايير الأمان النووي الصادرة عن الوكالة، والاجتماعات المكرسة لاستعراض اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

ویرجى الرجوع إلى التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي الخامس للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة الصادر في عام ٢٠١٥: <https://www.nsr.go.jp/data/000110078.pdf>

وقد أصدرت اليابان البيان الذي أدلى به رئيس الوفد الياباني، ووزير الدولة بمجلس الوزراء، هيروتادا إيشهارا، أمام المؤتمر العام الستين الذي عقدته الوكالة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. <http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000220955.pdf>

وأصدرت اليابان البيان الذي أدلى به وزير الدولة للشؤون الخارجية، كينتارو سونورا، ورئيس وفد اليابان إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي عقدته الوكالة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. <http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000209417.pdf>

وجدير بالذكر أن المؤتمر الدولي للأمن النووي يعقد كل سنة حلقة عمل بالتعاون مع المعهد العالمي للأمن النووي. وقد عقدت حلقة العمل هذه في طوكيو يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وخلالها تحدّث المشاركون عن السبل الكفيلة بالتصدي للتهديدات الداخلية والتحقق من مدى جدارة الأشخاص بالثقة لضمان الأمن النووي.

رقم الإجراء	الإجراءات	امثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٦١	تشجيع الدول المعنية، على أساس طوعي، على مواصلة الحد من اليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات والاستخدام المدنيين، حيثما كان مجديا تقنيا واقتصاديا.	لخص أي جهود وطنية مبدولة للحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في البرامج النووية المدنية و/أو تحويل المرافق النووية إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب.	أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني عن مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦. ويرجى الاطلاع عليه في الصفحة التالية. http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf
٦٢	نقل المواد المشعة بما يتفق مع المعايير الدولية للأمان والأمن وحماية البيئة ذات الصلة، ومواصلة الاتصال بين دول الشحن والدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.	لخص أي أنظمة وطنية بشأن نقل المواد المشعة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى تنفيذ المعايير المحدثة المتعلقة بأنظمة النقل الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الرقم 6-SSR، ٢٠١٢).	اليابان بإصدارها "القانون المتعلق بتنظيم المواد المصدرية النووية ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية" و "قانون سلامة السفن" و "قانون الطيران المدني" وأنظمة وطنية أخرى تكون منقذة للائحة رقم 6-SSR، ٢٠١٢ وسائر المعايير الدولية المتعلقة بأنظمة النقل الصادرة عن الوكالة. وقد واصلت دول الشحن، بما فيها اليابان، اتصالها بالدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.
٦٣	وضع نظام للمسؤولية النووية المدنية بأن تصبح طرفا في الصكوك الدولية ذات الصلة أو تعتمد تشريعات وطنية مناسبة، على أساس المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة.	أدرج تاريخ التوقيع والتصديق على اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، واتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية و/أو اتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية قبل الغير في ميدان الطاقة النووية.	أبرمت اليابان اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويرجى الرجوع إلى الرابط الشبكي التالي (موجزات الطاقة النووية القطرية الصادرة عن الوكالة، طبعة عام ٢٠١٥ (اليابان)) بخصوص حالة اليابان فيما يتعلق بالصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية النووية وكذلك التشريعات الوطنية المتعلقة

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

<p>بالمسؤولية النووية: http://wwwpub.iaea.org/MTCD/</p>	<p>أدرج عنوان وتاريخ اعتماد أي تشريعات وطنية بشأن المسؤولية النووية.</p>
<p>أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني عن مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦. ويرجى الاطلاع عليه في الصفحة التالية. http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf</p> <p>وسعى إلى منع أي هجمات مسلحة أو تهديدات للمرافق النووية، يقوم حراس الأمن وضباط الشرطة بحماية المنشآت النووية وإجراء تدريبات منتظمة لتعزيز قدراتهم في هذا المجال.</p>	<p>٦٤ يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن حظر الهجمات المسلحة أو التهديد بشنها على المنشآت النووية سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء</p> <p>لخص الموقف الوطني والجهود المبذولة لحظر [ومنع] الهجمات المسلحة أو التهديدات ضد المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية أثناء تشغيلها أو في إطار تشييدها.</p>